بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي :

﴿ ...فأ ّما الزَبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال﴾

صدق الله العظيم
الآية (١٧)
الرعد

الأهداء

إلي روح أبي الغالية طيب الله ثراها ...

ووالدتي الحنونة التي أفنت زهرة شبابها وضحت بكل غال ونفيس تعلمنا الفضائل

والمكارم وتعلمنا آداب الإسلام والأخلاق...

وإلي كل الزملاء والزميلات بكلية الدراسات التجارية ...

هدي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ...

والشكر لله الذي وفقنا إلي ما نحسب أن فيه الخير الكثير ...

ثم الشكر أجزله للدكتور عبد العظيم سليمان المشرف علي هذه الدراسة، الذي ما فتئ يمدنا بالتوجيه والتصويب حتى خرجت الدراسة بثوبها هذا، كما نحمد له تواضعه الجم، وصبره علينا حتى قضي الله هذا الأمر.

وادين بالشكر والتقدير أيضا للأستاذ بدر الدين محمد سليم بإدارة السياسات والبحوث، وزارة المالية في إمداد الباحثة بكثير من المعلومات ذات الصلة كما يمتد شكرنا واحترامنا إلي الأستاذ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن بإدارة السياسات والبحوث، بنك السودان، الذي ما أدخر وسعاً ولا جهداً في توجيه الباحثة إلي الكثير من مصادر المعلومة، وإلي تزويدها بالكثير من المعلومات المطلوبة.

والشكر موصول للأستاذ الجليل محمد حمد الذي ما أدخر وسعاً ولا جهداً في تقديم يد العون والمساعدة.

وأخيراً وليس أخراً الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة المتواضعة إلي النور.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
المحتويات	ب
الآية	ج
الإهداء	د
شكر وعرفان	هـ
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
الملخص	ح
Abstract	ط
مدخل	
مشكلة البحث	١
أهداف البحث	١
أهمية البحث	٢
فروض البحث	٢
منهجية البحث ومصادر المعلومات	٢
الفصل الأول **الإطار النظري للبحث**	
المبحث الأول : مفهوم التمويل بالعجز في الإقتصاد الوضعي	٤
المبحث الثاني : مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي	١٢

الفصل الثاني **إستقلالية البنوك المركزية ودور بنك السودان في تمويل العجز**	
المبحث الأول : دور البنوك المركزية في تمويل العجز	٢٢
المبحث الثاني : دور بنك السودان في تمويل العجز	٢٧
الفصل الثالث **تجربة التمويل بالعجز في السودان**	
المبحث الأول : خلفية تاريخية قبل عام ١٩٩٠م	٣٢
المبحث الثاني : الفترة ما بعد عام ١٩٩٠م	٣٥
الفصل الرابع **تقييم تجربة التمويل بالعجز في السودان خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م)**	
المبحث الأول : أثر التمويل بالعجز علي عرض النقود	٤٣
المبحث الثاني : أثر التمويل بالعجز علي التضخم	٥٤
الفصل الخامس **الخاتمة والتوصيات**	
الخاتمة	٧١
النتائج	٧٣
التوصيات	٧٤
مقترحات لبحوث مستقبلية	٧٦
المصادر والمراجع	٧٧
الملاحق	٨١

قائمة الجداول

الرقم	إسم الجدول	رقم الصفحة
٣-١	الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات	٣٢
٣-٢	تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات	٣٧
٣-٣	القروض المقدمة للسودان خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨م) بملايين الدولارات	٣٧
٣-٤	معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م)	٣٩
٣-٥	الانخفاض في معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م)	٤٠
٤-١	عرض النقود الكلي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات	٤٤
٤-٢	إستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات.	٤٨
٤-٣	علاقة إستدانة الحكومة المركزية بعرض النقود خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م)	٥١
٤-٤	الإرتباط بين إستدانة الحكومة المركزية لتمويل العجز والتضخم خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م).	٥٨

قائمة الأشكال

الرقم	إسم الشكل	رقم الصفحة
٣-١	تناقص القروض المقدمة للسودان خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨م) بملايين الدولارات.	٣٨
٣-٢	الإنخفاض في معدل التضخم خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢م)	٤٠
٤-١	إستدانة الحكومة المركزية من الجهاز المصرفي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات.	٤٩
٤-٢	علاقة إستدانة الحكومة المركزية وعرض النقود خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨م) بملايين الدينارات.	٥٢

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي والضوابط التي تحكمه وآثار التمويل بالعجز على عرض النقود والتضخم.

تتمثل مشكلة البحث في أنه إذا لجأت الدولة لسياسة التمويل بالعجز والذي يعني الاستدانة من البنك المركزي دون تغطية من إيرادات حقيقية، وإذا لم تستخدم هذه الأموال في التنمية سوف تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تجربة السودان في استخدام سياسة التمويل بالعجز خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٨) وتقييم هذه التجربة وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي. وتم الاستعانة بالمقابلات مع المسؤولين ذوي الصلة كبيانات أولية والتقارير السنوية والمعلومات من المراجع المختلفة والدوريات كبيانات ثانوية.

توصل البحث إلى النتائج التالية :

١- ان هناك ارتباط قوي بين استدانة الحكومة لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي حدث في البلاد خلال النصف الأول من عقد التسعينات.

٢- أن تمويل العجز الكلي للقطاع العام يعتمد على المصادر الداخلية بصورة أكبر من المصادر الخارجية خلال فترة الدراسة.

٣- أن المادة (٥٧) من قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩م عدلت أكثر من مرة ومكن ذلك الحكومة من الاستدانة بصورة أكبر من الحدود المقررة لها في القانون.

واستناداً على هذه النتائج توصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها :

١- عدم السعي لتعديل المادة (٥٧) من قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩م.

٢- عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز إلا في حالة الضرورة ووجود حاجة حقيقية للدولة والمواطن.

٣- إعطاء بنك السودان الاستقلالية التي تمكنه من تنفيذ وظائفه بصورة فاعلة ومستدامة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي التي تبناها السودان بصورة شاملة منذ بداية التسعينات.

٤- تفعيل الأدوات الحالية مصل شهادة مشاركة الحكومة (شهامة) وشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وابتكار آليات جديدة تتيح الاستفادة من مدخرات الأفراد والشركات العامة والخاصة والمؤسسات المالية لتمويل الاتفاق الحكومي.

٥- تقليل الاعتماد على الاستدانة من البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة.

Abstract

The main objective of this research is to explain the concept of finance in Islamic Economic as well as the rules and regulations that govern it. Also, the research examines the impact of deficit finance on both money supply and inflation.

The research claims that if the state resorts to deficit finance, is borrowing from the central bank without having any real resources to compensate. And if these funds have not been utilised in initiating development schemes, the ultimate result will be increases in the information rates.

The research adopts the descriptive and analytical methods in order to study Sudan's experience in using the deficit finance policy during the period 1990/98, in addition it assesses the country's experience while using general macro- economic indicators.

The primary data has been collected through conducting interviews with government officials, while the secondary data consists of periodicals, references, and annual reports.

The research findings can be summarized as follows:-

1- The government's adoption of deficit finance policy and inflation, which the country witnessed in the 1990s, are positively correlated.
2- The finance of the public sector's deficit during the period 1990/98 depends on internal sources rather than external ones.
3- Article 57 of the Bank of Sudan's 1959 Act has been amended frequently, which enabled the government to exceed the borrowing limits set by that Act.

Based on the above- mentioned findings the researcher recommends the following:-

1- The government should not seek to amend Article 57 of the Bank of Sudan's 1959 Act.
2- The government should only resort to deficit finance if there is a real need for it.
3- The Bank of Sudan should be given more freedom to perform its functions and duties efficiently under the liberalization policies adopted by the prevailing government since the early 1990s.
4- Activation of the current financial instruments such as the Government Musharaka Certificate (GMC), and the Central Bank Musharaka Certificate (CMC). Also, the innovation of new instruments to allow for the use of the use of the savings made by

individuals public and private companies, and the financial institution in order to finance the government spending.

5- The government should reduce its dependence on borrowing from the Bank of Sudan in order to finance the budget deficit.